



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

---

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2012 - العدد: 05

---

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 01 شعبان 1433  
الموافق 21 جوان 2012

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 03 رمضان 1433

الموافق 22 جويلية 2012

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الخامسة ..... ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة  
المنعقدة يوم الخميس 01 شعبان 1433  
الموافق 21 جوان 2012

السيد لزهاري بوزيد: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ السيد رئيس الجلسة، السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، الحضور الكريم. سيادة رئيس الجلسة،

الجميع يعلم بأن السياحة هي من القطاعات المعول عليها، للخروج من دائرة الاعتماد على البترول كمصدر أساسي لتمويل اقتصادنا.

في الآونة الأخيرة، أقول في بداية هذه السنة صرحتم - سيادة الوزير - للصحافة ومعلوماتي مستنقاة من الصحافة، وقلتم إنكم خصصتم حوالي 50 مليار دينار جزائري، يعني 5 آلاف مليار، لإعادة الاعتبار للسياحة الحموية أو لإعادة الاعتبار للمحطات الحموية، يعني الحمامات المعدنية، نحن نعرف أن الجزائريين يعشقون ويحبون الحمامات.

إذن سؤالي هو: كيف ستوزع الخمسة آلاف مليار سنتيم هذه؟ هل توزع بالتقسيم وبالتساوي على 50 محطة، يعني بالتساوي ما بين الولايات، أم أن هناك تركيزا على بعض المحطات المعنية بالتخصيص؟

سؤالي أيضا: ما هي الآجال التي سوف ينتهي فيها تنفيذ هذا البرنامج؟ وهل نعتبر أن الدولة قررت فقط إعادة الاعتبار أم أنها زاهبة للاستثمار بالنسبة للسياحة الحموية؟ شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد؛ الكلمة للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

الرئاسة: السيد بوزيد بدعيده، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها عدد من أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة السادة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الردود عليها. وفي البداية، نمر مباشرة إلى السؤال الأول المتعلق بقطاع السياحة والصناعة التقليدية والكلمة للسيد لزهاري بوزيد، لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

الرقم	اسم المحطة	الولاية	المبلغ المخصص (مليار دج)
1	حمام بوحجر	عين تموشنت	871 مليون دج
2	حمام بوحنيقية	معسكر	1.251.000.000 دج
3	حمام بوغراة	تلمسان	751 مليون دج
4	حمام ربي	سعيدة	375 مليون دج
5	حمام ريغة	عين الدفلى	2.064.000.000 دج
6	حمام قرقور	سطيف	868 مليون دج
7	حمام شلالة	قالمة	3.130 مليون دج
8	حمام الصالحين	بسكرة	1.059.000.000 دج
9	مركز المعالجة بمياه البحر سيدي فرج	الجزائر	1.245.000.000 دج
المجموع			11.614.000.000

وفيما يخص استفساركم حول توزيع هذا المبلغ، فقد تم تقدير المبالغ الموجهة لكل مؤسسة وفقا لأهمية منشآتها والأشغال الواجب إنجازها، بهدف إعادة تأهيلها، بعض المؤسسات تحتاج إلى توسيع، ومنها ما تحتاج إلى ترميم، ومنها التي تحتاج إلى تجهيزات أقل من تجهيزات مؤسسة أخرى، إذن التوزيع لا يكون بالتساوي بين هذه المؤسسات. فضلا عن هذا، فإن هذه المبالغ التقديرية هي وفق دراسات أولوية، تقدم بها مسيرو هذه المؤسسات الحموية.

وعن الموعد التقديري لإنهاء عملية إعادة التأهيل، أحيطكم علما أن العملية في مرحلة المناقصة لإجراء - أولا - دراسات العصرية، وتم الإعلان عن المناقصة في شهر أفريل الماضي، وفتح الأظرفة سيكون في أواخر شهر جويلية القادم، مع الإشارة إلى أن معدل إعداد هذه الدراسات يقدر بـ 06 أشهر، ولكن خلال إنجازها الدراسات التي ستجري في ظرف 06 أشهر، ستحدد مدة الإنجاز، ولكن عموما وهنا أعطي مثلا بفندق الأوراسي، كنا شرعنا في إعادة تأهيله وعصرنته والأشغال دامت 26 شهرا، هذا بالنسبة لمؤسسة كبيرة مثل فندق الأوراسي، فهذا هو البرنامج المتعلق بعصرنة المحطات الحموية. أما عن 50 محطة حموية، هنا كنت أتكلم عن إعادة تأهيل المؤسسات الحموية وعصرنتها بقروض بنكية، الآن فيه ميزانية التجهيز من طرف الوزارة وهذه من الخزينة العمومية لإجراء دراسات لتحسين

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:**  
شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أتوجه بتشكراتي الخالصة للسيد العضو على طرحه هذا السؤال وعلى اهتمامه بقطاع السياحة من خلال سؤاله المتعلق بإعادة الاعتبار للسياحة الحموية، وأؤكد أن السياحة الحموية هي من أولويات القطاع الاستراتيجية المصادق عليها من طرف الحكومة سنة 2008.

وهذا الانشغال يندرج ضمن أولويات القطاع، لتثمين المخزون الحموي وهذا بالنظر إلى وجود ثروة حموية هائلة وغنية في الجزائر.

بخصوص استفساركم حول تخصيص 50 مليار دينار جزائري لإعادة الاعتبار لـ 50 محطة حموية، ينبغي التأكيد أن مجمع (GESTOUR) - وهي المؤسسة المكلفة بتسيير المركبات والمنشآت السياحية عموما - استفاد من خلال 03 دورات لمجلس مساهمات الدولة من قروض ليس من طرف الخزينة، إنما هي قروض بنكية على المدى الطويل قدرها 56 مليار دينار جزائري، وليس 50 مليار دينار جزائري، من أجل إعادة تأهيل وعصرنة كل المنشآت السياحية، سواء المؤسسات الفندقية أو المركبات السياحية أو المنشآت الحموية.

إذن، 56 مليار دينار لكل المنشآت السياحية، من بينها المحطات الحموية بمبلغ قدره 12 مليار دج والباقي 44 مليار دج للمؤسسات الفندقية التي ستعرف هي كذلك إعادة تأهيلها وعصرنتها.

فيما يخص تفاصيل هذا البرنامج في استفساركم الثاني، فهو يتعلق بـ 08 محطات حموية، هذه 12 مليار دج تخصص لـ 08 محطات حموية ومركز المعالجة بمياه البحر (THALASSOTHERAPIE) لسيدي فرج، إذن هي 09 مؤسسات ما دام طلبتم تفاصيل عن هذا البرنامج، فهي كالتالي:

الحموية تمس 08 محطات حموية ذات بعد دولي وذكرتها، فيه أيضا مركز المعالجة بمياه البحر، لكن الدراسة التي أجريت في بداية الثمانينات أحصت 200 منبع حموي، هذه المنابع الحيوية ليست كلها قابلة للاستغلال. فمن خلال الدراسة المسجلة في إطار ميزانية التجهيز، تجري دراسة على 50 محطة حموية لمعرفة إن كان التدفق لا بأس به، ويمكن استغلالها اقتصاديا فنجري هذه الدراسات ويتولاها مكتب دراسات فرنسي (SOGREAH)، المرحلة الأولى انتهت من هذه الدراسة، وفي المستقبل نمر إلى شطر آخر من المنابع الحموية التي هي أيضا قابلة للاستغلال، ولكن أؤكد أن هذه المنابع الحيوية ليست كلها قابلة للاستغلال وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ دائما مع قطاع السياحة والصناعة التقليدية والكلمة للسيد عبد القادر شنيني، لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر شنيني:** بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي، رجال الصحافة، السلام عليكم. سؤال شفوي إلى السيد معالي وزير السياحة والصناعة التقليدية:

سيدي الوزير، تعتبر السياحة في الوقت الحاضر من القطاعات الهامة لاقتصاد بعض الدول التي عرفت كيف تستغلها، والجزائر، بمناظرها الخلابة وتراثها العريق ومواقعها السياحية الفريدة، يمكن أن تستفيد من موارد اقتصادية معتبرة إن استغلت بصفة جيدة.

آخر سنة 2011 عرف تنقلا كبيرا للسياح الجزائريين نحو جميع مناطق الوطن، ولاسيما الجنوب، حيث

المعطيات: 50 محطة حموية تخضع للدراسة وتشمل 50 منبعا حمويا موزعا عبر 35 ولاية مسجلة على المستوى المركزي، وفيه أيضا دراسات على المستوى المحلي تشمل 22 محطة عبر 15 ولاية، من أجل تحيين المعطيات والاستغلال العقلاني المطابق للمعايير الدولية، لأن المعلومات المتعلقة بهذه المؤسسات الحموية تشير إلى أنه كانت هناك دراسة في بداية الثمانينات - والسيد وزير الموارد المائية معنا هنا - تبين أن هذه المعطيات ممكن أن تتغير بفضل استغلال هذه المياه؛ إذن لا بد أن نحين هذه المعطيات ولذلك نجري هذه الدراسات بالنسبة لـ 50 محطة حموية في المرحلة الأولى، ومرة أخرى أشكركم على اهتمامكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد لزهاري بوزيد هل يريد التعقيب على إجابة السيد الوزير؟

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ أشكر السيد الوزير على كل المعلومات والمعطيات التي تبين مجهودات الدولة في هذا القطاع، فقط سيادة الوزير، ذكرتم بأن عملية إعادة الاعتبار تمس 50 محطة، وحسب المعلومات وحسب ما نقرأ أنه لدينا حوالي 200 مركز حموي، أو منبع حموي، ماذا بالنسبة لباقي 150 مركزا؟ ما هي السياسات؟ هل هناك - ربما أريد أن أعرف - بالإضافة إلى تشجيع الخواص للاستثمار في هذا القطاع رغبات للأجانب للاستثمار في هذا القطاع المهم؟ شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد لزهاري بوزيد؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب إذا أراد ذلك، فليفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** شكرا مرة أخرى للسيد العضو؛ أنا قلت إن عملية إعادة تأهيل وعصرنة المؤسسات

أما بالنسبة للحظيرة الفندقية التابعة للخواص، أشير أن الدولة لها دور المرافقة والتوجيه والدعم، وقد شجعت الدولة، عبر الإجراءات التحفيزية المتضمنة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، العمليات الرامية إلى رفع جودة الخدمة الفندقية بالاستفادة من تخفيضات من 03% إلى 4.5% من معدل الفائدة على القروض، يعني تخفيضات على الفوائد المطبقة على القروض، سواء لإنجاز مشاريع جديدة أو لاقتناء تجهيزات في إطار إعادة التأهيل والعصرنة، كذلك يستفيد الخواص من هذه التخفيضات، بالنسبة للشمال 03% أما في جنوب الوطن 4.5% معدل الدعم من معدل الفائدة.

إذن، كل هذه التحفيزات استقطبت عددا كبيرا من المستثمرين الخواص، حيث بلغ عدد المشاريع الجاري إنجازها حاليا من طرف الخواص 700 مشروع هي الآن في طور الإنجاز من طرف الخواص، والتي ستوفر 80.000 سرير في الآجال القريبة، يعني في سنة 2015، حتى نقلص العجز المسجل في هياكل الإيواء، الذي هو من شأنه سيسهل عملية تنمية السياحة الداخلية. أجدد لكم شكري على اهتمامكم بقطاع السياحة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر شنيني هل لديه تعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير؟ فليتفضل.

**السيد عبد القادر شنيني:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ أود في البداية أن أقدم جزيل الشكر للسيد الوزير على الاحترام الذي يوليه تجاه أعضاء مجلس الأمة؛ وبالتالي نحو هذه المؤسسة النبيلة، حيث كان هذا السؤال بالذات مبرمجا في حصة سابقة ولم يتمكن معالي الوزير من الحضور، فقدم شخصيا الاعتذار عبر الهاتف، وهذا ما زاد - معالي الوزير - في احترامي وتقديري الكبير لكم ونتمنى لكم كل الخير.

وجد الكثير من هؤلاء الزوار صعوبة في الإيواء. سؤاله هو كالتالي:

سيدي الوزير، أغلبية البلديات تمتلك فنادق صغيرة مهجورة في أغلب الحالات، أو أنها لا تستجيب لأدنى شروط الراحة، فلماذا - معالي الوزير - لا تقوم وزارتك بإحصاء وترميم وتوسيع هذا المكسب الهام، لإعطاء نفس جديد لتشجيع السياحة الوطنية؟ تقبلوا - معالي الوزير - أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:** شكرا مرة أخرى؛ والشكر موصول إلى السيد العضو على طرحه هذا الانشغال وخاصة أنه متعلق بالسياحة الوطنية التي نولي لها اهتماما بنفس المستوى الذي نوليه للسياحة الدولية.

أنا مسرور جدا على هذا الانشغال بالنسبة لتنمية السياحة الداخلية، لأن هذا هو الأصل وأؤكد لكم السيد العضو أن هذا الانشغال المتعلق بإعادة تأهيل الحظيرة الفندقية ورفع جودة خدماتها، متكفل به من خلال تقديم هذا الملف على مستوى مجلس مساهمات الدولة في 03 دورات، واستفاد هذا القطاع من مبلغ قدره 56 مليار دج، تكلمت عنه آنفا، لعصرنة 58 مؤسسة فندقية موزعة عبر مختلف الجهات، سواء في الجنوب، أو في الشمال، أو في الهضاب العليا، هذا بالنسبة للحظيرة الفندقية العمومية.

هذا البرنامج هو حاليا في مرحلة المناقصة لدراسة العصرنة، على أن يتم فتح الأظرفة في نهاية شهر جويلية القادم لإجراء هذه الدراسات، هذا عن الحظيرة الفندقية العمومية؛ وفيه أيضا حظيرة فندقية تابعة للخواص لابد - كما جاء في سؤالكم - أن نولي لها اهتماما لرفع جودة خدماتها.

حقيقة، هناك الآن عجز كبير بالنسبة لهياكل الإيواء، حيث نسجل الآن 95.000 سرير فقط، ولكن المشاريع الجاري إنجازها ستضمن طاقة إيوائية إضافية بـ 80.000 سرير، من شأنها أن تساهم في رفع العرض، الذي سيؤثر على الأسعار؛ ولكن أؤكد كذلك على قضية مستوى الخدمات، وهذا الجانب كذلك نتكفل به من خلال خريطة التكوين التي صادقت عليها الحكومة في 19 أكتوبر 2011، حتى يكون عندنا إطارات وكفاءات لتسيير هذه المؤسسات الفندقية، وشكرا لكم مرة أخرى.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير على التعقيب؛ ننتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية، وأحيل الكلمة إلى السيد العمري لكحل، لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بهذا القطاع، فليفضل مشكورا.

**السيد العمري لكحل:** شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة معالي الوزراء الأفاضل، السيدات والسادة أسرة الإعلام، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد معالي وزير الموارد المائية، طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

معالي الوزير المحترم، قال الله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي"، صدق الله العظيم.

معالي الوزير، إن المجهود المعترف الذي قامت به الدولة الجزائرية في قطاع الري، لا ينكره إلا جاحد،

معالي الوزير، في نطاق سؤالي، جاء في يومية وطنية ليوم 01 أبريل من هذه السنة، أن وزارتكم رصدت - وقد تكلمت على هذا - 50 مليارا لترميم 49 فندقا وهذا ما نحبهه ونحن معكم ونتمنى أن تستفيد بعض البلديات الضعيفة - خاصة التي قصدتها من خلال سؤالي - من هذا الإجراء؛ صادقت وزارتكم كذلك على ما أظن على 49 أو 42 رخصة لبعض الخواص، لتنفيذ وإنجاز مرافق سياحية، هذا كذلك نحبهه ولكن، معالي الوزير، ما لاحظناه هو أن أسعار الفنادق بقيت مرتفعة وشريحة كبيرة من المواطنين الجزائريين لا يستطيعون أن يتوجهوا لهذه الفنادق السياحية، علما أن السياحة أصبحت ثقافة لدى كل الجزائريين، بعدما كانوا يتوجهون للخارج أصبحت السياحة الوطنية معمولا بها وما لاحظناه أن هذه الشريحة البسيطة أصبحت تتوجه للخواص، لكراء شقق مفروشة وغير مفروشة؛ نتمنى من سيادتكم أن تنظروا لهذه المسألة بعين الاعتبار من جهة، وتأمين هذه الطريقة الجديدة للسياحة من جهة أخرى وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر شنيبي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليفضل.

**السيد الوزير:** شكرا مرة أخرى للسيد العضو على هذه التشجيعات وعلى متابعتك واهتمامك بقطاع السياحة.

نحن قائمون بالنسبة للحظيرة الفندقية العمومية لإعادة تأهيل وعصرنة هذه المؤسسات.

بالنسبة للخواص، هذه الإجراءات التحفيزية المتضمنة في مختلف قوانين المالية استقطبت - كما أشرت - 700 مستثمر، وهذه المشاريع يجري إنجازها، ولما يرتفع العرض - سواء تعلق الأمر بقطاع السياحة أو في قطاعات أخرى - يخضع لقانون العرض والطلب، لما يكون العرض متوفرا سيمس الأسعار في المستقبل.

الكبرى في ولاية سطيف، وعن مدى إمكانية الاستفادة من منطقة عين ولمان من هذه المياه بالنسبة للسقي الفلاحي.

حقيقة، كما تفضلتم، يعتبر مشروع التحويلات الكبرى لولاية سطيف واحدا من أكبر وأهم منشآت حشد الموارد المائية في الجزائر، من حيث كبر وتعقيد الأجزاء المكونة للمشروع وأهمية الاستثمارات التي خصصت له والآثار المنتظرة منه، في مجالي التزويد بالماء الشروب والري الفلاحي بولاية سطيف.

فمنظومة التحويلات هذه إنجاز تكنولوجي وصناعي بكل المعايير، وهو يسمح بربط سدين مستغلين حاليا وهما سدّ إيغيل أمدا بولاية بجاية والذي حقيقة يولد الكهرباء، ولكن لم يصبح له أثر كبير وسدّ إيغيل أراقنّ عنده نفس المهمة أي توليد الكهرباء وهو موجود في زيامة منصورية، بولاية جيجل.

جاء المشروع لربط هذين السدين، بثلاثة سدود جديدة، يتم حاليا إنجازها وهي: سدّ تابلوطّ في بلدية تاكسانة بولاية جيجل ويعتبر من أكبر السدود وسدّ ذراع الديسّ في دائرة العلمة وسدّ موانّ القريب من سطيف، مما يجعل من هذا المشروع مع المركب المائي لبني هارون، أكبر منظومة ربط وتحويل مياه السدود في وطننا، تقريبا 05 سدود مرتبط بعضها ببعض وتصب كلها في ولاية سطيف.

وسيسمح هذا المشروع عند تسليمه المنتظر في شهر أكتوبر 2013، إن شاء الله - والأعمال جارية حاليا على حسب ما يرام - من توفير حجم سنوي من المياه مقدر بـ 313 مليون م<sup>3</sup> موجه لتدعيم تزويد - كما تفضلتم - 26 بلدية بالمياه الصالحة للشرب، والأهم والمهم هو سقي، تقريبا، 40.000 هكتار في الهضاب العليا ويعتبر أكبر محيط مسقي في الوطن، والذي سيعطي دفعة جديدة بالنسبة للإنتاج الفلاحي، وهذا هو الهدف الأكبر لهذا المشروع. أما فيما يخص منطقة عين ولمان التي تقع في جنوب ولاية سطيف، وهو موضوع سؤالكم، فهي

وما مشاريع القرن كمشروع عين صالح - تمرناست، الذي يمتد على مسافة أكثر من 700 كلم، وكذا مشروع التحويلات الكبرى من ولايتي جيجل وبجاية نحو ولاية سطيف، والذي رصدت له مبالغ مالية ضخمة، ناهيك عن مشاريع السدود الأخرى التي هي في طور الإنجاز، والتي بلا ريب ستعطي قفزة نوعية في تحسين الماء الشروب والسقي الفلاحي.

سيادة الوزير المحترم،

إن مشروع التحويلات الكبرى بولاية سطيف، لما له من أهمية بالغة ستستفيد منه 26 بلدية وسقي حوالي 40.000 هكتار من الأراضي الزراعية، إلا أن المنطقة الجنوبية لهذه الولاية، ستكون غير معنية من مياه السقي وأخص بالذكر هنا منطقة عين ولمان وما جاورها من بلديات والتي تسرب اليأس في نفوس فلاحيها مزاريعها، بعدما علقوا آمالا كبرى على مشروع القرن، وذلك بري الأراضي الفلاحية وإحياء الآبار الجوفية بعدما أصبح ماؤهم غورا.

معالي الوزير المحترم،

إذا كان الأمر كذلك، لماذا أقصيت هذه المنطقة؟ وهل بالإمكان إضافتها لتصبح مسقية، لتمكين أهل الريف من الاستقرار وازدهار الزراعة؟ لأن أغلب سكانها يعتمدون في نشاطهم على الفلاحة، وأعتقد - سيدي الوزير - أنه ليس بعزيز عليكم.

ذاكم هو نص سؤال الشفوي - سيدي الوزير المحترم - مع فائق الشكر والامتنان، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد العمري لكحل؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية، لتقديم الجواب، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد العضو المحترم،

بودي أن أرد على السؤال الذي تفضلتم به، والذي تستفسرون من خلاله عن مشروع التحويلات



التحويل من سد "سوبلة" نحو هذه المنطقة، هذا كتفكير ولكن لم نأخذ القرار بعد.  
هذه هي إجابتي على كل حال وشكرا مرة أخرى على سؤالكم، ونؤكد أن فلاحى عين ولمان يستحقون كل خير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد العمري لكحل هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ فليتفضل.

**السيد العمري لكحل:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ طبعاً كل الشكر والتقدير لمعالي وزير الموارد المائية المحترم، على هذه الإجابة الوافية لهذا السؤال. سيدي رئيس الجلسة،

أعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك حياة بدون ماء، إضافة لما ورد في هذه النقطة أو هذا السؤال، أن هذه المنطقة الجنوبية لولاية سطيف ليس فيها عين ولمان وحدها، لقد قلت عين ولمان وما جاورها، بها عدة بلديات منها قصر الأبطال، قلال، بير حدادة، صالح باي، الرسفة وهذه المنطقة - سيدي رئيس الجلسة - منطقة فلاحية بامتياز، عندما يتوفر بها عنصر الماء، فهي مصدر لإنتاج الخضروات بشتى أنواعها وأصنافها؛ وبالأمس القريب - سيدي رئيس الجلسة - كانت بلدية قلال وبلدية قصر الأبطال، إضافة إلى بلدية بازل صخرة في العلة تسمى بمتيجة سطيف، وكمية الأمطار بهذه المنطقة، سيدي رئيس الجلسة، سيدي الوزير، لا تتجاوز 250 ملم سنوياً في أغلب المواسم، الأمر الذي يتطلب سقي هذه المحاصيل من الآبار والأنقاب في غياب السدود والحوجز المائية سابقاً.

هذه الآبار والأنقاب قد جفت نهائياً - كما عبرنا عنها آنفاً في نص السؤال - الأمر الذي أدى إلى نزوح أغلب الفلاحين نحو المدن.. والفلاحة بلا ماء، لا أعتقد أنها تسمى فلاحية، وماذا ينجر عن الهجرة نحو المدن من متاعب ومشاكل التي تطرأ على السلطات العمومية؟ وهذا ما يتعارض مع الاستراتيجية المنتهجة في تطبيق برنامج التجديد الريفي، كما أن

متعلقة بالقسم الغربي من التحويل ألا وهو "إيغيل أمد" نحو سد "موان" الذي هو في طريق الإنجاز والذي سيوفر سنوياً 122 مليون م<sup>3</sup> موزعة كالتالي: - 34 مليون م<sup>3</sup> لتدعيم 13 بلدية بالماء الشروب، من بينها بلدية عين ولمان، التي سوف تستفيد من هذا المشروع بالنسبة للماء الصالح للشرب وعين ولمان تعرف حقيقة مشكلاً في نقص مادة الماء. - إضافة إلى ذلك 88 مليون م<sup>3</sup> لسقي 16.000 هكتار من الأراضي الزراعية، موزعة بين ولايتي سطيف وبرج بوعريج.

وعلى غرار عدة بلديات مجاورة، فإن إدراج بلدية عين ولمان في شق المشروع الخاص بالماء الشروب وعدمه فيما يخص الري الفلاحي، راجع للاعتبارات التقنية والجغرافية الموضوعة للدراسة التمهيدية للمشروع والتي - تأخذ بعين الاعتبار - وجوباً (الله غالب) لم يكن لدينا حل آخر - وفرة الموارد المائية وتضاريس وتوبوغرافية كل منطقة جعلاً من الصعب جداً أن نحول الإمكانيات أكثر نحو عين ولمان، لأنه ضروري أن يكون فيه سد آخر، ضف إلى ذلك كمية المياه الموجودة في السدين من الصعب جداً أن تغطي حاجيات كل المناطق الفلاحية، فالحل يكون في ناحية أخرى.

من جهة أخرى، يجدر التذكير بأن منطقة عين ولمان تتوفر في مجال الري الفلاحي على عدة منشآت تتمثل في 146 نقبا و45 بئراً، يضاف إليها حاجز مائي أنجز في 2008، حيث تسمح هذه التجهيزات حالياً بسقي 1.200 هكتار في منطقة عين ولمان.

وفي النهاية، أعلمكم أن قطاع الموارد المائية عن قريب، إن شاء الله، ننوي الانطلاق في إنجاز دراسة أخرى لتحيين المخطط الولائي لتوجيه الموارد المائية في ولاية سطيف، نحن نفكر على كل حال بالنسبة للمنطقة الجنوبية أن ندعم أكثر حفر الآبار ولكن فيه إمكانية أن ننجز سد "سوبلة" الذي يقع قريباً من شمال ولاية سطيف، إذا سمح لنا الناس أن نواصل، لأن فيه مشاكل، ولكن شركة كوسيدار انطلقت في المشروع، ممكن أن يكون

**السيد بلعباس بلعباس:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
رجال الصحافة والإعلام.

سؤالي متعلق بمصنع الإسمنت في بلدية عين بل، ولاية الجلفة، ولعل من باب الصدفة أن السؤال جاء في وقت حيث نعيش أزمة إسمنت التي تكاد أن ترهن مشاريع كثيرة أقرتها الحكومة للمواطنين، لتحسين الخدمة العمومية ورفع التنمية في البلاد.

السؤال - سيدي الوزير - أن هذا المصنع - وكما تعلمون - تقرر إنجازها منذ سنوات عديدة، ولعل الدراسة بدأت في سنوات الثمانينات من القرن الماضي، وأوكل إنجازها لأحد المؤسسات الخاصة الأجنبية، في نهاية الألفينات من هذا القرن، إلا أن المشكل، هذا المصنع مازال متعثرا في الإنجاز.

السؤال سيدي الوزير:  
متى تنتهي الأشغال من هذا المصنع ويدخل حيز التنفيذ؟ ما هي تكلفته الحقيقية؟ ومناصب العمل التي نتطلع - سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة - أن يوفرها هذا المصنع للمنطقة؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس الجلسة الموقر،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

هذه المنطقة، معرضة للتصحر، نتيجة رياح السيروكو أو الرياح الجنوبية التي تجلب معها رمال الصحراء؛ وقد تكون متواجدة في أغلب أيام السنة، خاصة في موسم الخريف؛ لهذه الأسباب - معالي الوزير - فإن سكان هذه المنطقة يناشدونكم على أن تدمج مساحتهم الزراعية ضمن هذا المشروع الحلم، في إطار السقي الفلاحي بنظام عصري متطور، شكرا بارك الله فيكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد العمري لكحل والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ يبدو لي أنني قدمت الجواب على السؤال الذي تفضل به السيد لكحل، وأكد فقط مرة أخرى أن هذا المشروع يعتبر ضخما وضخما جدا، والهدف منه هو تطوير الفلاحة في الهضاب العليا، وبالأخص في المنطقة ما بين سطيف والعلمة والهدف على كل حال اقتصادي واجتماعي.

بالنسبة للماء الصالح للشرب، المشروع يمكنه أن يمس البلديات الذي تفضل بها، ولكن بالنسبة للسقي - انطلاقا من هذه 05 سدود - فإنه من المستحيل تقنيا، وتوبوغرافيا، وحتى من جانب حجم كمية المياه أن نصل لكل البلديات التابعة لعين ولمان، ولكنني قلت هناك دراسة جديدة ستنتقل، وممكن أن نربط هذه المنطقة بسد "سوبلة" إذا أمكن ذلك، هذا ما بإمكاننا فعله ولا يستطيع فعل أكثر من هذا إلا الله سبحانه وتعالى، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات للزميل لكحل؛ وأنقل الآن إلى قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والكلمة للسيد بلعباس بلعباس، فليفضل بطرح سؤاله الشفوي مشكورا.

وبالتالي سيغطي الطلب الوطني ويمكن من تصدير فائض يقدر على الأقل بـ 03 ملايين طن سنويا. أما فيما يخص مصنع الإسمنت بالجلفة ضمن هذا المخطط الوطني، حقيقة قد عرف تأخرا كبيرا، يعود لأسباب مختلفة أحاول عرضها أمامكم. يقع - كما ذكر الأخ المحترم - مشروع مصنع الإسمنت بالجلفة على قطعة أرض مساحتها 23 هكتارا بالمنطقة المسماة "وادي سدور"، ويحظى هذا المشروع من خلال موقعه الجغرافي في المنطقة الوسطى للشمال الجزائري بأهمية بالغة، حيث إنه يقع على مسافة تتوسط الحدود الشرقية والحدود الغربية للبلاد، كما يمكن للمصنع أن يكون نقطة محورية لشحن وتوزيع الإسمنت ما بين الشمال والجنوب.

وقد عرف هذا المشروع تطورا بطيئا وتغييرا مستمرا في معالمه، مس بالخصوص القائمين على إنشائه ثم قدرته الإنتاجية، حيث كان مقررا في البداية أن ينتج 500.000 طن سنويا، ثم عدل لتصبح هذه النسبة 03 ملايين طن سنويا في شكله النهائي، وتميزت المرحلة الأولى كما ذكر الأخ عضو مجلس الأمة المحترم في فترة بداية الثمانينات بإنجاز جملة من الدراسات الجيولوجية، بدأتها الشركة الوطنية للبحث الجيولوجي، تبعثها دراستان مكملتان لشركتين أجنبيين.

منذ ذلك الوقت لم يعرف الملف أي تقدم إلى غاية 2002 وتعود هذه أساسا للمشاكل المالية التي عاشها الاقتصاد الوطني في تلك المرحلة. لكن ابتداء من 2002 وهي الفترة التي تم فيها الشروع في دراسة جدوى كاملة حول مشروع مصنع الإسمنت، وفي 2004 وهي مرحلة مرور المشروع إلى الخوصصة، إذ إنه تم بهذا الصدد إطلاق مناقصتين، إحداها وطنية في سنة 2004، والثانية دولية في سنة 2006.

تم اقتناء المشروع في سنة 2007، من طرف المجمع المصري (ASEC) للإسمنت. وفي سنة 2008، قامت الشركة الفرعية "أسكوم" التابعة للشركة الأم (ASEC) للإسمنت المختصة

أسرة الصحافة، زميلي السيد الوزير، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بعد شكر السيد بلعباس المحترم على طرحه هذا السؤال الهام، الخاص بتأخر مشروع إنجاز مصنع الإسمنت بالجلفة، نشكره، أحاول أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بجملة من المعطيات، ربما تفيدنا فيما يخص تطور هذا الملف، لكن قبل هذا لا بد أن أذكر بأن قضية إنتاج الإسمنت جد هامة، نظرا للورشة الكبيرة التي تعيشها الجزائر، من خلال إنجاز العديد من المشاريع الكبرى، في كافة القطاعات، على سبيل الذكر مشروع الطريق السيار "شرق-غرب"، بناء البرامج السكنية الكثيرة، السدود، توسيع المطارات إلى غيرها من الإنجازات الأخرى جعلت - كما أشار إليه عضو مجلس الأمة المحترم - نوعا من الندرة على مادة الإسمنت، علما أنه عنصر ضروري يجب توفيره للقيام بكل هذه المشاريع. كما تبذل الحكومة مجهودات كبيرة من أجل تصنيع مادة الإسمنت في بلادنا، لتغطية حاجيات المشاريع من هذه المادة من جهة، ولتقليل فاتورة الاستيراد من العملة الصعبة التي تشكل عبئا على الخزينة العمومية من جهة أخرى.

للتذكير، يفوق إنتاجنا الوطني للإسمنت اليوم 18 مليون طن سنويا، بينما يقدر الطلب بحوالي 20 مليون طن سنويا، مما يتطلب استيراد ما يقدر بـ 2 مليون طن كل عام هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يوجد حاليا 15 مصنعا للإسمنت: 12 تابعة للقطاع العمومي و03 لمجمع (LAFARGE) الفرنسي، كما يوجد أيضا جملة من المشاريع الجديدة: اثنان تابعان للقطاع الخاص، ومشروعان عموميان في كل من بشار وغليزان. وللعلم أيضا هناك خبر ثالث كنت قد تكلمت عليه قبل اليوم على مستوى مجلس الأمة، أنه يوجد برامج استثمارية كبيرة على مستوى المصانع العمومية بحجم 140 مليار دج، خصصت لرفع إنتاج المصانع المذكورة أعلاه ليصل المنتج في أفق 2020 إلى حدود 30 مليون طن سنويا

على هذا الأساس، تبدأ المفاوضات لبيع 49% من الأسهم للجانب الجزائري، سيتم مباشرة بعد انتهاء هذا العرض، ونحن ننتظر في نهاية شهر جويلية كي ننهي من هذا التقييم، وتبدأ المفاوضات على المجلس، وستعرض نتائج هذه المفاوضات الجارية الآن على مجلس مساهمات الدولة لإعطاء الضوء الأخضر لاقتناء 49% من أسهم هذه الشركة.

سيمكن هذا المشروع - بعد انطلاقه المنتظر في بداية 2014 وكل التقنيين أكدوا ذلك - من خلق 2.500 منصب شغل، أثناء مرحلة البناء وأكثر من 750 منصبا في مرحلة بداية تشغيل المصنع، وهو أعلى مستوى بالنسبة لـ 12 مصنعا الموجود، هذا المصنع سيشغل عددا أكبر من العمال على المستوى الوطني.

تلكم هي - السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة الحضور - بإيجاز عناصر الإجابة حول هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد بلعباس بلعباس هل يريد التعقيب على ما جاء في جواب السيد الوزير؟ فليفضل مشكورا.

**السيد بلعباس بلعباس:** شكرا لكم سيدي رئيس الجلسة؛ شكرا للسيد الوزير على الإجابة والاستفاضة فيها، في الحقيقة، أنا ليس لدي تعقيب وإنما تثنية فقط للسيد الوزير.

إذا سمحتم سيدي الوزير، مثل هذه المصانع هي مصانع مهيكلة ومؤطرة للصناعة الوطنية، كما أنه مهيكل ومؤطر للمنطقة بحد ذاتها ويدفعها إلى التنمية المستدامة ويخلق مناصب عمل وحتى الثروة للميزانية المحلية، سواء للبلدية أو الولاية، هذا المصنع الذي تقرر أن ينجز في بلدية عين بل، ولاية الجلفة المواطنون في هذه الولاية يولون له أهمية خاصة وكبيرة.

في الجيولوجيا، بإعداد الدراسات الجيولوجية الكاملة، لإعادة تقييم احتياطي ودائع المواد الخام. وأمضي عقد إنجاز المصنع - فقط - في جوان 2008، ثم بعد لقاءات متكررة حول متابعة أشغال إنجاز هذا المشروع، تقدم مجمع (ASEC) أواخر سنة 2010 لوزارة الصناعة بعرض إعادة اقتناء الدولة لنسبة من حصص رأس مال شركة (ASEC) القائمة على إنجاز هذا المشروع، وهذا نظرا للصعوبات التي تلقتها هذه الشركة في الحصول على القروض المالية من البنوك الجزائرية، التي تسمح لها بإتمام الأشغال الجارية وشراء التجهيزات الضرورية لهذا المشروع.

وفي بداية 2011، وافقت الحكومة من خلال مجلس مساهمات الدولة مبدئيا، على اقتناء 49% من أسهم شركة (ASEC) وبدأ منذ ذلك الوقت مجمع الإسمنت (GICA) بالتنسيق مع (ASEC) المصري إلى التقييم النهائي لكل الدراسات الاقتصادية والقانونية والاستثمارات المادية التي كانت قد قامت بها، هذه الدراسة أنجزها مركز الدراسات (CETIM) وتم الانتهاء منها في أواخر سنة 2011، وأفضت النتائج الجزئية إلى ملاءمة الموقع وتطابق الأشغال؛ وقد وصلت نسبة الإنجاز المادي لأشغال البناء الهندسي إلى مرحلة متقدمة، فبالنسبة للخط الأول 85% و60% بالنسبة للمشروع ككل.

ويعمل اليوم مجمع (GICA) على الاتصال مع المورد الدانماركي للمعدات والتجهيزات التقنية، وهو - بالمناسبة - صاحب العقد الملغى في مشروع المصنع الأول.

خلال السنة الجارية، قام مجمع (GICA) بإجراءات الشروع بدراسة تقويمية لتحديد قيمة الاستثمارات التي قام بها الشريك.

بالنسبة للشطر الثاني من سؤالكم، فيما يخص المستوى الذي وصل إليه هذا المشروع، ذكرت أنه بلغ اليوم 60% من الناحية المادية.

فيما يخص قيمة الاستثمار فهو مقدر لحد اليوم - لكنه ليس تقييما نهائيا - 50 مليار دج.

على تعطل هذه المشاريع الصناعية لعدة سنوات وربما حتى أكثر من 20 سنة تقريبا من التأخر في هذا المشروع، لكن مشكلة إنتاج الإسمنت هي من اهتمامات الحكومة، لأنها مادة أساسية وضرورية للاقتصاد الوطني، اليوم محاولة الدولة أن تتحكم في السوق، لا بد أن تبقى عندها نسبة كبيرة فيما يخص الإنتاج.

اليوم الإنتاج التابع للقطاع العمومي يمثل 12 مليون طن والقطاع الخاص الممثل من طرف (LAFARGE) يمثل تقريبا 5.5 مليون طن، تقريبا 65% عمومي و35% من القطاع الخاص.

إذن، كنت قد ذكرت برنامج الاستثمار الذي جاءت به الحكومة و140 مليار دج في فترة 05 سنوات، ستمكن من رفع 40% تقريبا من مستوى الإنتاج الوطني، الذي يصل إلى 30 مليون طن بعد 05 سنوات. أما فيما يخص قضية الندرة التي تطرق إليها السيد عضو مجلس الأمة، بالنسبة لتموين المشاريع العمومية - سيدي رئيس الجلسة - ليس فيه حتى مشكل، لأنها تمون مباشرة من المصانع، ولكن ما نتأسف عليه هو تموين السوق العادي، هناك تضارب، نحن نقيم العملية.

الحكومة انسحبت من التوزيع، بصفة عامة بعد حل بعض المؤسسات التي كانت مكلفة بتوزيع مثل هذه المواد وغابت عن السوق، اليوم نحن نفكر لكي نقوم باتفاقات مع متعاملين، حتى نتحكم أكثر في السوق ولكي لا تكون مضاربة كبيرة في هذا الميدان.

شكرا سيدي رئيس الجلسة وشكرا للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها.

أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبّروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية.

السؤال، السيد الوزير، وتتمة لإجاباتكم المستفيضة التي نثمنها ونشكركم عليها، أن مثل هذه المشاريع - حسب رأبي وقد يكون مخطئا - أن الحكومة لا بد أن تتدخل في إنجاز مثل هذه المصانع من الريع النفطي والبترولي، لأنها لا بد أن تتوجه لإنجاز مثل هذه المصانع - كما ذكرتكم السيد الوزير - كمصنع الأدوية، مصنع الإسمنت، مصانع الحليب، فهذه المواد الاستراتيجية لا بد أن تتوفر حتى نوقف الاستيراد الذي يكون بالعملة الصعبة.

هذا المصنع - كما قلتكم السيد الوزير - إنه يوفر العملة الصعبة، ولكن في مرحلة من المراحل قد يكون كذلك مدرا وموفرا للعملة الصعبة وعن طريق توريد مثل هذه المصانع.

سيدي الوزير،

الأزمة الموجودة الآن والتي نعرفها في الإسمنت، كيس الإسمنت في المصانع بحوالي 280 دج ولكن يصل للمواطن بحوالي 800 دج. ألا ترون - سيدي الوزير - أن مثل هذا الغلاء وهذه السرعة في ارتفاع الأسعار يدفع الحكومة إلى إعادة تقييم المشاريع وأنه يرهق حتى المواطنين الخواص في إنجاز مشاريعهم؟ وبالتالي نرى أنه من الحكمة ومن الضروري أننا نسرع في إنجاز مثل هذه المشاريع؛ ونحن نشكركم السيد الوزير على أنكم تولون لهذا أهمية كبيرة وإننا ننتبج تدخلاتكم وتنقلاتكم وتحكمكم في القطاع، الذي عرف قفزة نوعية، إذ نثمنها ونشكركم ونطلب منكم المزيد، المزيد وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليفضل إن أراد ذلك.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ والشكر موصول أيضا إلى السيد بلعباس على التعليق الإضافي الذي جاء به.

في الحقيقة - السيد رئيس الجلسة - أنا أشاطر رأي السيد عضو مجلس الأمة فيما يخص تأسفنا

الشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة  
الحادية عشرة صباحا

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 03 رمضان 1433

الموافق 22 جويلية 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587